خبراء يحذرون من استمرار تدفق البضائع الرديئة إلى الأسواق

دعـــوات نيـابيـة لتـفـعـيـل قـوانـيـن حـمـايـة المـنـتـج المـحـلـي

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

بضائع من مختلف المناشئ

حذر الخبير الاقتصادي هلال الطعان من استمرار إدخال المواد الرديئة الى الأسواق المحلية ، كونها تؤثر على الاقتصاد الوطني بشكل عام والمواطن بشكل خاص، مشيراً الى أن أغلب البضائع المستوردة غير مطابقة لمواصفات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

وقال الطعان لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن هناك بضائع وبكميات كبيرة تدخل السوق المحلية عن طريق التهريب ومن خلال المنافذ الحدودية بسبب ضعف الرقابة الموجودة فيها، والذي ينتج عنه تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني والإنسان وصحته بشكل خاص. وأشار الى أن بعض التجار يوردون بضائع رخيصة من مناشئها وتعرض بأغلى الاثمان نظراً لعدم وجود رقابة صارمة بهذا الاتجاه.

ودعا الطعان الجهات الرقابية الحكومية الى تفعيل دورها، لاسيما في المنافذ الحدودية للحد من استيراد البضائع المستوردة غير الجيدة.

وطالب الطعان الجهات المتخصصة بالقيام بحملات ارشاد وتوعية تحذر من خلالها المواطنين من شراء البضائع الرديئة غير المستوفية للشروط الاستيرادية، مبيناً: أن علاج هذه القضية يكمن في السيطرة على المنافذ الحدودية ووضع أشخاص أكفاء،فضلاً عن القيام بإجراءات قانونية بحق المخالفين.

يذكر أن رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في وزارة التخطيط كان قد أعلن أن الشركتين العالميتين اللتين تم التعاقد معهما لفحص المواد الغذائية الداخلة الى العراق اصدرا أكثر من ١٠ آلاف شهادة مطابقة وبحدود ٥٠ الف سلعة خلال الأشهر الخمسة الماضية .

في غضون ذلك أكد عضو مجلس النواب عن تحالف القوى الكردستانية محما خليل على ضرورة تفعيل القوانين الخاصة بحماية المنتج المحلي من اجل الحد من دخول البضائع الرديئة الى البلاد. وقال خليل لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) إن تفعيل القوانين ووضع اجراءات صارمة عند المنافذ الحدودية والتي تشهد تسهيلات عديدة لدخول البضائع الرديئة خطوة مهمة لانهاء دخول هذه البضائع والمنتجات والتي أدت الى تخريب الاقتصاد العراقي والقضاء على المنتجات المحلية تماما .

وطالب خليل الحكومة بالسعي الى زيادة نفقاتها على تأهيل ما متوقف من مصانع ومعامل محلية من اجل ايقاف او التقليل من دخول البضائع والمنتجات الى السوق العراقية والتي يصنف الكثير منها على انه رديء ولا يخدم المستهلك العراقي .

وعدت جهات اقتصادية متخصصة بالسوق العراقي اغراق السوق بمختلف البضائع والمنتجات والتي يصنف اغلبها على انه مضر ولايخدم الاقتصاد او المستهلك بانه محاولة للتخريب وللقضاء على المنتج المحلي.

وعلى صعيد ذي صلة كشفت غرفة تجارة بغداد عن تشكيلها لجنة حكومية مختلفة للوقوف على أبرز احتياجات المحال التجارية في سوق الشورجة وسط بغداد لاسيما التي تعرضت إلى حريق ، مؤكدة أن محافظة بغداد ومجلسها أعدا قوائم بالمحال من أجل تعويضها.

وقال رئيس غرفة تجارة بغداد جعفر الحمداني لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن غرفة التجارة أعدت مسودة اتفاق بين مديرية الدفاع المدني وأمانة بغداد وعمليات بغداد ودوائر الكهرباء وشركات التأمين الوطنية من أجل أن يكون هناك تنسيق مشترك للوقوف على أهمية تلك المحال التجارية لاسيما التي احترقت في سوق الشورجة وسبل مساعدتهم وعدم تكرار ذلك

واضاف الحمداني: أن محافظة بغداد ومجلسها أعدا قوائم بأصحاب المحال التجارية في سوق الشورجة والتي احترقت خلال السنوات الماضية من أجل تعويضها للبدء بمرحلة جديدة في التجارة في محالهم .

وشهد سوق الشورجة، في السادس من تشرين الثاني الحالي، مقتل ثمانية مدنيين وإصابة ٢٦ آخرين واندلاع حريق كبير اثر أربع تفجيرات بعبوات ناسفة، فيما أكدت قيادة عمليات بغداد أن حادث الشورجة حريق في عمارة الكناني ناجم عن عمل تخريبي لم يسفر عن وقوع خسائر بشرية.

وكان سوق الشورجة وسط بغداد، شهد خلال السنوات الماضية العديد من الحرائق كانت غالبيتها ناجمة عن قدم البنايات وتماس كهربائي، فيما ترجح مصادر أمنية أن تكون الحرائق بسبب المنافسة بين التجار.

الاقتصاد البرلمانية: لن نصادق على موازنة ٢٠١٢ من دون الحسابات الختامية

□ بغداد / وكالات

هددت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية، بعدم المصادقة على الموازنة العامة للعام المقبل ما لم يتم إرسال الحسابات الختامية للسنة الحالية والسنوات السابقة، مؤكدة أن الأمر يشكل مخالفة دستورية للمادة ٦٢ الفقرة أولا والمادة ٨٠ الفقرة رابعا من الدستور.

وقال سكرتير اللجنة حبيب غالي عبود حسب "السومرية نيوز"، إنه "بعد الاطلاع على مشروع قانون الموازنة العامة فان لجنة الاقتصاد والاستثمار تجد أن هناك مخالفة دستورية فيما يتعلق بالموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢، حيث لم يتم إرسال الحسابات الختامية لسنة ٢٠١١ ولا حتى السنوات السابقة"، معتبرا أن "الأمر يشكل مخالفة دستورية للمادة ٦٢ الفقرة أولا والمادة ٨٠ الفقرة رابعا من الدستور ونستغرب هذه المخالفة".

وأضاف عبود "إننا نرى أن عدم إرسال الحسابات الختامية وراءه دوافع، وهو أمر مقصود ولا يمكن قبول أي تبرير من الحكومة بهذا الصدد". مؤكدا أن "عدم إرسال الحسابات الختامية لا يحتمل إلا تفسيرين، هما عجز الأداء الحكومي، وتغطية الفساد المصاحب للتعامل مع تخصيصات الموازنة ونرجح التفسير الثاني".

وأشار عبود إلى أن "الأجهزة الحكومية عندما تكون بحاجة إلى تخصيصات فإنها ترسل كامل احتياجاتها بموجب جداول أصولية ومبوبة ولا غبار عليها ولا مجال حتى للطعن فيها أو تجاهلها كلاً أو جزءا، إلا أنها عندما يطلب منها إرسال كشف بالحسابات الختامية تبدأ بالمماطلة والتسويف".

وشدد عبود "أننا لسنا على استعداد لمشاركة الحكومة في مخالفة الدستور والتصويت على قانون الموازنة ما لم ترفق معه الحسابات الختامية"، بحسب البيان.

وكانت اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي قد أعلنت، في ١١ كانون الأول ٢٠١١، عن وصول قانون الموازنة العامة للعام ٢٠١٢ إلى البرلمان، وفي حين أكدت أن بعض فقراته بحاجة إلى دراسة، أشارت إلى أنها ستعرضه على مجلس النواب لمناقشته خلال الجلسات المقبلة.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد طالب، في (٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١)، بضرورة الإسراع في انجاز الموازنة السنوية للعام المقبل خلال مدة قصيرة، مؤكداً ضرورة عدم المساس بحقوق المحافظات في ضخ الأموال باتجاه إقامة المشاريع والاستثمارات، فيما أكد الصندوق الدولي أنه يعمل حالياً على تخفيض وتقليل الموازنة الجارية في ميزانية العراق لعام ٢٠١٢.

وأعلن رئيس الوزراء نوري المالكي في، (١٦ تشرين الثاني ٢٠١١)، أن الموازنة المالية للعام ٢٠١٢ ستحال إلى مجلس النواب قريبا، مؤكداً أن دولاً كثيرة وافقت على تنفيذ المشاريع بطريقة الدفع بالآجل. يذكر أن وزارة التخطيط، أعلنت في (٢٢ أيلول ٢٠١١)، أن الموازنة المالية للعام ٢٠١٢ المقبل، ستتراوح بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥ بالمئة منها خصصت للموازنة الاستثمارية، في حين بلغت موازنة العام٢٠١١ الحالي ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار.

مصدر: تشكيل لجنة برلمانية وحكومية لوضع خطط لتطوير الاقتصاد

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

كشف عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب عامر الفائز عن تشكيل لجنة مكونة من برلمانيين ووزراء لغرض وضع خطة ستراتيجية لتطوير الاقتصاد العراقي.

وقال الفائز لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : تم تشكيل لجنة مصغرة مكونة من بعض اعضاء اللجنة الاقتصادية في البرلمان واللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء لغرض مناقشة وضع الاقتصاد العراقي، ورسم خطة ستراتيجية خمسية او عشرية في سبيل دعمه وتطويره.

وأضاف الفائز: أن هذه الخطة تشمل ابواب عدة من الاقتصاد العراقي كتفعيل القطاع الخاص ودعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقضاء على البطالة، إضافة الى تطوير القطاع الزراعي وتوفير احتياجاته كافة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

واشار الى أن الموازنة القادمة ربما ستعطي ميزة للقطاع الخاص "كون البرلمان لم يطلع عليها حتى الآن" من خلال تخصيص مقدار من الاموال لدعمه نتيجة لما اوصت به اللجنة الاقتصادية البرلمانية بتفعيل دور القطاع الخاص من خلال موازنة عام (٢٠١٢).

وبين عضو اللجنة الاقتصادية النيابية: أن مجلس النواب لديه قانون لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمت قراءته الاولى ومن المؤمل ان تتم قراءته الثانية للتصويت عليه.

وفي وقت سابق، أكد الاتحاد الدولي لرجال اعمال العراق أن صندوق النقد الدولي سيتبنى منظمة جديدة لتنمية القطاع الخاص العراقي وتضع من خلاله السياسة الاقتصادية للبلد.

وقال رئيس الاتحاد الدولي لرجال اعمال العراق حميد العقابي في تصريح لمراسل (الوكالة الاخبارية للانباء) : أن صندوق النقد الدولي سيتبنى منظمة جديدة ترعى الاقتصاد العراقي من خلال تنمية قطاعه الخاص ووضع السياسة الاقتصادية للبلد وسيتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة العراقية نتيجة عجز الحكومة من رسم السياسة الاقتصادية الواضحة للبلد.

واضاف العقابي: ان هذه المنظمة ستدعو جميع المنظمات الاقتصادية العالمية والمحلية من اجل وضع سياسة اقتصادية مبنية على اسس صحيحة ودقيقة، مبيناً: جاء ذلك نتيجة اعتراض البنك الدولي على الموازنة القادمة كون التشغيلية بلغت اكبر من الموازنة الاستثمارية.

فـــقـــدان

فقدت مني الهوية الصادرة من شركة اسيا سيل باسم (اوس حميد جاعد) والمرقمة (٥٨٢٨) يرجى ممن يعثر عليها تسليمها الى جهة الاصدار.

جمهورية العراق/ محافظة ميسان/ قسم العقود الحكومية
العدد/ - التاريخ: / /٢٠١١م

إعلان مناقصة رقم (٢٠٥) لسنة ٢٠١١
إعداد دراسة وتصاميم لمديرية مجاري ميسان/ تنمية الأقاليم/ ٢٠١١

تعلن محافظة ميسان/ قسم العقود العامة الحكومية عن إعلان المناقصة المدرجة تفاصيلها في أدناه ضمن موازنة تنمية الأقاليم/ ٢٠١١ فعلى الراغبين في الاشتراك في المناقصة مراجعة لجنة تسليم العطاءات في ديوان محافظة ميسان لغرض الحصول على نسخة من الشروط والمواصفات الفنية والتعليمات الى مقدمي العطاءات مقابل دفع مبلغ قدره (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دينار غير قابل للرد علما ان آخر موعد لغلق المناقصة هو يوم الأربعاء المصادف ٢٠١١/١٢/٢٨ الساعة الثانية عشر ظهرا وتسلم العطاءات في ديوان المحافظة في قسم العقود العامة الحكومية في الطابق الثاني. اذا صادف آخر موعد لتسليم العطاءات عطلة فيؤجل الى اليوم الذي يليه.

ملاحظة:
* الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.
* يكون العطاء نافذا لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ غلق المناقصة.
* تقديم تأمينات أولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء بموجب صك مصدق او خطاب ضمان نافذ المفعول الى ما بعد انتهاء مدة نفاذية العطاء المحددة في الفقرة السابقة وبمدة لا تقل عن (٢٨) يوم من تاريخ غلق المناقصة وصادر من احد المصارف العراقية المعتمدة والمعنون الى محافظة ميسان/ تنمية الأقاليم على إن تقدم تأمينات حسن التنفيذ بنسبة ٥٪ من كلفة المقاولة ومن ضمنها مبلغ الاحتياط العام عند رسو المناقصة.

ت	اسم المشروع	الدائرة المستفيدة	التبويب	مدة التنفيذ	الدرجة والتصنيف
١	إعداد دراسة وتصاميم لمجاري ناحية الخير وناحية سيد احمد الرفاعي وقضاء قلعة صالح الجانب الغربي لنهر دجلة	مديرية مجاري ميسان	٩-١٧-١-٦٣	٦٠ يوم	هوية مكتب استشاري

محمد حسين علي
وكيل محافظ ميسان
للمزيد من المعلومات زيارة موقع محافظة ميسان
Wep Site:www.maysan.gov.iq
للاستفسار يرجى مراسلتنا عبر البريد الالكتروني لقسم العقود الحكومية في المحافظة
E-mail:contractsdivision@yahoo.com

جمهورية العراق/ محافظة ميسان/ قسم العقود الحكومية
العدد/ - التاريخ: / /٢٠١١م

إعلان مناقصة رقم (٢٠٣) لسنة ٢٠١١
مشاريع تابعة لمديرية بلديات ميسان/ تنمية الأقاليم/ ٢٠١١

تعلن محافظة ميسان/ قسم العقود العامة الحكومية عن إعلان المناقصة المدرجة تفاصيلها في أدناه ضمن موازنة تنمية الأقاليم/ ٢٠١١ فعلى الراغبين في الاشتراك في المناقصة مراجعة لجنة تسليم العطاءات في ديوان محافظة ميسان لغرض الحصول على نسخة من الشروط والمواصفات الفنية والتعليمات الى مقدمي العطاءات مقابل دفع مبلغ قدره (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دينار غير قابل للرد علما ان آخر موعد لغلق المناقصة هو يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١١/١٢/٢٧ الساعة الثانية عشر ظهرا وتسلم العطاءات في ديوان المحافظة في قسم العقود العامة الحكومية في الطابق الثاني. اذا صادف آخر موعد لتسليم العطاءات عطلة فيؤجل الى اليوم الذي يليه.

ملاحظة:
* الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.
* يكون العطاء نافذا لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ غلق المناقصة.
* تقديم تأمينات أولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء بموجب صك مصدق او خطاب ضمان نافذ المفعول الى ما بعد انتهاء مدة نفاذية العطاء المحددة في الفقرة السابقة وبمدة لا تقل عن (٢٨) يوم من تاريخ غلق المناقصة وصادر من احد المصارف العراقية المعتمدة والمعنون الى محافظة ميسان/ تنمية الأقاليم على إن تقدم تأمينات حسن التنفيذ بنسبة ٥٪ من كلفة المقاولة ومن ضمنها مبلغ الاحتياط العام عند رسو المناقصة.

ت	اسم المشروع	الدائرة المستفيدة	التبويب	مدة التنفيذ	الدرجة والتصنيف
١	اكساء وإنشاء رصيف وقالب جانبي للجزء الأول من مدخل ناحية المشرح	مديرية بلديات ميسان	مبالغ إضافية	١٨٠ يوم	السابعة/ إنشائية
٢	تطوير احياء الجر الكبير (السراي - حي المعلمين الجديد) للأرصفة بالمقرنص	مديرية بلديات ميسان	مبالغ إضافية	٣٦٠ يوم	الرابعة/ إنشائية

محمد حسين علي
وكيل محافظ ميسان
للمزيد من المعلومات زيارة موقع محافظة ميسان
Wep Site:www.maysan.gov.iq
للاستفسار يرجى مراسلتنا عبر البريد الالكتروني لقسم العقود الحكومية في المحافظة
E-mail:contractsdivision@yahoo.com

جمهورية العراق/ محافظة ميسان/ قسم العقود الحكومية
العدد/ - التاريخ: / /٢٠١١م

إعلان مناقصة رقم (١٩٨) لسنة ٢٠١١
تجهيز معدات لمعامل بلاستك ميسان/ تنمية الأقاليم/ ٢٠١١

تعلن محافظة ميسان/ قسم العقود العامة الحكومية عن إعادة إعلان المناقصة المدرجة تفاصيلها في أدناه ضمن موازنة تنمية الأقاليم/ ٢٠١١ فعلى الراغبين في الاشتراك في المناقصة مراجعة لجنة تسليم العطاءات في ديوان محافظة ميسان لغرض الحصول على نسخة من الشروط والمواصفات الفنية والتعليمات الى مقدمي العطاءات مقابل دفع مبلغ قدره (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دينار غير قابل للرد علما ان آخر موعد لغلق المناقصة هو يوم الاثنين المصادف ٢٠١١/١٢/٢٦ الساعة الثانية عشر ظهرا وتسلم العطاءات في ديوان المحافظة في قسم العقود العامة الحكومية في الطابق الثاني. اذا صادف آخر موعد لتسليم العطاءات عطلة فيؤجل الى اليوم الذي يليه.

ملاحظة:
* الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.
* يكون العطاء نافذا لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ غلق المناقصة.
* تقديم تأمينات أولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء بموجب صك مصدق او خطاب ضمان نافذ المفعول الى ما بعد انتهاء مدة نفاذية العطاء المحددة في الفقرة السابقة وبمدة لا تقل عن (٢٨) يوم من تاريخ غلق المناقصة وصادر من احد المصارف العراقية المعتمدة والمعنون الى محافظة ميسان/ تنمية الأقاليم على إن تقدم تأمينات حسن التنفيذ بنسبة ٥٪ من كلفة المقاولة ومن ضمنها مبلغ الاحتياط العام عند رسو المناقصة.

ت	اسم المشروع	الدائرة المستفيدة	البتويب	مدة التنفيذ	الدرجة والتصنيف
١	تجهيز المعدات الكهربائية والميكانيكية والمواد الانشائية لمعامل بلاستك ميسان	معمل بلاستك ميسان	٧-١٧-٣-٢	١٥٠ يوم	هوية غرفة تجارة ممتازة او هوية استيراد وتصدير

محمد حسين علي
و. محافظ ميسان
للمزيد من المعلومات زيارة موقع محافظة ميسان
Wep Site:www.maysan.gov.iq
للاستفسار يرجى مراسلتنا عبر البريد الالكتروني لقسم العقود الحكومية في المحافظة
E-mail:contractsdivision@yahoo.com